بحث منشور في مجلة

المنارة للبحوث والدراسات

جامعة آل البيت

المفرق - الأردن

16 الجلد

العدد 3

2008/12/16

## الملخص باللغة العربية

## التفسيرات الصوتية لعلامات بناء الأسماء في اللغة العربية

قيد لنا التراث العربي ثلة من الأسماء يلزم آخرها حالة واحدة مهما تغيرت مواقعها في السياقات، ومهما دخلت عليها العوامل، أي أنها مبنية، وقد خطّ السلف أسباباً لبنائها، أما علامة اليناء فالقياس أن تكون ساكنة؛ أي وفق صيغتها المجرّدة، لكن ثمة أسماء تمرّدت على السكون وبنيت على الحركة، فكثرت تعليلات النحاة لهذه الحالة، منها: الهروب من التقاء الساكنين، والخفة، والثقل، والجوار، والمناسبة الصوتية، والضرورة الشعرية...، وأحياناً كان تخريج المسألة وتأويلها ينجرف عن جادة الصواب، وتُحمّل أكثر مما تحتمل.

لذا؛ هل يمكن للدرس الصوتي الحديث أن يعيد دراسة الظاهرة اللغوية دون اللجوء إلى أحكام فضفاضة كالشذوذ، والقلة، والقبح، وغيرها من الأحكام التي لا تتناسب والمنهج العلمي لدراسة اللغة؟

وهل يمكن لهذه القوانين الصوتية أن تميط اللثام عن تفسير ظاهرة نحوية تكمن في اختلاف علامات بناء الأسماء في اللغة العربية؟ لاسيما أن القوانين الصوتية فَسَرت كثيراً من الظواهر اللغوية في الدرسين الصرفي والنحوي الحديثين، كظاهرة النقاء الساكنين، وظاهرتي الإعلال والإقلاب... فهل للنظام المقطعي، والمزدوج الحركي، والقوانين الصوتية: كالمماثلة، والمخالفة، والاقتصاد في الجهد؛ أثر في تفسير علامات بناء الأسماء في أقسام البحث التي ارتأيناها أن تكون في خمسة مباحث؛ وهي: المبحث الأول البناء الكليّ الذي يلزم حالة واحدة مهما تغيّر موقعه الإعرابيّ؛ حركة أو سكوناً، ونعته النحاة بالبناء اللازم، واحتوى أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والاستفهاميات والشَّرطيات وكنايات العدد وكنايات الحديث والخبر. المبحث الثاني: الناء الجزئي، عرضت فيه: المثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وفيه بلزم الاسم حركتين، لا تلاث؛ أي أنه ناقص الإعراب أو مبنيّ، فآثرينا أن يكون من مباحث البناء كونه صيغة مرتجلة، وجاء المبحث الرابع فهو البناء المباعد المحرث المناء الموصفعي لظاهرة الحمل على الجوار بحيث تُبنى الأسماء على حركة الكلمة المجاورة لها. أما المبحث الرابع فهو البناء المباع فهو البناء المعام على الجوار بحيث تُبنى الأسماء على حركة الكلمة المجاورة لها. أما المبحث الرابع فهو البناء

التركيبي، الذي يُبنى فيه الاسم في حال تركيب مع غيره، نحو الأعلام المركّبة تركيباً مزجيّاً والظروف المركّبة، والأحوال المركّبة، وأخيراً مبحث الظروف المنقطعة عن الإضافة، وهي نوع من البناء العارض.

وبعد؛ فقد استطاعت القوانين الصوتية أن تقف مفسرة علامات بناء الأسماء على الحركات المختلفة، بين مؤيدة ومخالفة لآراء الدرس اللغوي القديم، تكمن في النتائج التي توصل إليها البحث في ثنايا سطوره.